الأمن البرلمانية تصرّح بخصوص اقرار قانون خدمة العلم

أعلنت لجنة الأمن والدفاع النيابية ،اليوم الأحد، أن قانون خدمة العلم سيتم إقراره خلال الدورة الحالية.

وقال عضو اللجنة وعد القدو في تصريح للصحيفة الرسمية، إن: "الاجتماع الأول للجنة شهد نقاشاً مستفيضا بما يتعلق بموضوع القوانين المهمة التي يجب العمل عليها خلال المرحلة المقبلة وتقديمها إلى اللجنة القانونية، ثم وضعها على جدول أعمال مجلس النواب، ومن أبرزها "خدمة العلم".

ويرى القدو أن "أهمية القانون تكمن في لمّ شمل العراقيين وتوحيد صفوفهم وإدخال أجيال في هذه المؤسسة لكي يكون لهم انتماء للعلم والوطن"، مشيراً إلى أن "القانون سيزيد من الشباب الواعي الذي يتحمل مسؤوليته تجاه الوطن، فضلاً عن أنه سيعمل على رفع المعاناة عن كاهل الشباب، ويعالج موضوع الخريجين والشهادات العليا والكثير من المواضيع الأخرى".

وتابع النائب بالقول: إن اللجنة "ستعقد اجتماعات مكثفة في قادم الأيام، وهناك إصرار وتكاتف ورؤى

موحدة بين الأعضاء على رفعه إلى اللجنة القانونية ورئاسة مجلس النواب لعرضه على أعضاء المجلس والتصويت عليه"، مبيناً أن "أهم الفقرات هي تأمين القضايا اللوجستية وتوفير مراكز التدريب والأموال اللازمة التي يمكن أن توفر جميع تلك المستلزمات، خصوصاً أن الدولة تعيش انتعاشاً اقتصادياً بسبب ارتفاع أسعار النفط".

وذكر أن "جميع تلك المستلزمات يمكن أن تتحقق خلال مدة لا تزيد على عام ونصف العام من إقرار القانون".

وبشأن التزام المشمولين بالقانون، قال: إن "المواطن له حقوق وعليه واجبات، وأحدها الدفاع عن العراق أرضا وسماءً ومياها وشعبا، ما يجعلنا ننظم مجموعة من العقوبات بحق من لم يتلزم بالالتحاق بالخدمة العسكرية وفق هذا القانون الذي سيرى النور خلال الدورة الحالية".